

Distr.: General
27 April 2005
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه تقييم أعمال مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤
في ظل رئاسة الجزائر (انظر المرفق).

وقد أعدت هذا التقييم في إطار مسؤوليتنا بعد التشاور مع بقية أعضاء المجلس.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد الله بعلي

السفير

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الجزائر (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)

مقدمة

في ظل رئاسة السفير عبد الله بعلي، الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة، اضطلع مجلس الأمن ببرنامج عمل واسع النطاق خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، بالنظر خصوصا إلى القيد الزمني الذي يقتضي وفقا للمعتاد إتمام برنامج العمل قبل الأسبوع الأخير من الشهر.

وخلال الشهر، عقد مجلس الأمن ١٨ جلسة مشاورات للمجلس بكامل هيئته و ١٠ جلسات علنية، بما في ذلك خمس جلسات إفادة إعلامية مفتوحة ومناقشة مفتوحة واحدة (بشأن حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح).

واتخذ المجلس أيضا أربعة قرارات، بشأن الحالة في غينيا - بيساو، والحالة في ليبيريا، والحالة في الشرق الأوسط (قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك)، والحالة في بوروندي، واعتمد أربعة بيانات رئاسية، بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحماية المدنيين في حالات الصراع المسلح، والشرق الأوسط، وكوت ديفوار.

وبالإضافة إلى ذلك، تبادل رئيس مجلس الأمن عددا من الرسائل مع الأمين العام، يُذكر منها الرسائل المتعلقة بتعيين تيريه رود - لارسن مبعوثا خاصا لتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وتعيين أربعة خبراء في اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل.

وأصدر رئيس مجلس الأمن كذلك ثماني مذكرات، يُذكر منها المذكرات المتعلقة بحضور أعضاء المجلس المنتخبين حديثا اجتماعات الهيئات الفرعية قبل بدء فترة عضويتهم، وتحديد ولايات أفرقة المجلس العاملة المعنية بعمليات حفظ السلام، والمسائل العامة المتصلة بالجزائر، ومنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلّها، إلى جانب إحالة التقارير المتعلقة بأنشطتها (تقرير يقدم من الرئيس شخصيا في حالة الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام).

أفريقيا

كوت ديفوار

في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، عقد مجلس الأمن مشاورات بشأن تقرير الأمين العام عن الحالة في كوت ديفوار (S/2004/962)، الذي عرضه الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار، ألبرت تيفودجري. وقدّم خلال عرضه للتقرير وصفا للحالة السياسية والأمنية والإنسانية في أنحاء البلد وكذلك لوضع عملية السلام. وأفاد أعضاء المجلس عن الجهود الجارية التي يبذلها الرئيس تابو مبيكي نيابة عن الاتحاد الأفريقي لتنشيط عملية السلام. وكرّر توصية الأمين العام بشأن تعزيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عن طريق نشر أفراد إضافيين من العسكريين والشرطة.

وعقب المشاورات، اعتمد المجلس في ١٦ كانون الأول/ديسمبر بياناً رئاسياً (S/PRST/2004/48) أشاد فيه بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لتشجيع الحوار وبدء عملية السلام من جديد. وأكد المجلس أن أي تقاعس من جانب أي طرف إيفواري عن احترام التزاماته للمُيسّر، الرئيس مبيكي، سيشكّل خطراً يهدد عملية السلام والمصالحة الوطنية. وطلب المجلس كذلك من اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) أن تواصل عملها، أخذاً في اعتبارها التطورات الناشئة عن جهود الوساطة التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي.

غينيا - بيساو

خلال المشاورات التي جرت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، استعرض المجلس الحالة في غينيا - بيساو استناداً إلى تقرير الأمين العام بشأن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد. وعقب المشاورات، اتخذ المجلس بالإجماع في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر القرار ١٥٨٠ (٢٠٠٤)، الذي مدّد بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو لمدة عام واحد. ونقّح المجلس كذلك ولاية المكتب وفقاً لما أوصى به الأمين العام بما يتيح له دعم جهود السلطات الوطنية الرامية إلى تعزيز الحوار السياسي، وتقوية الآليات الوطنية لمنع نشوب الصراعات، وتنفيذ إصلاحات القطاع الأمني.

ليبيريا

في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، نظر مجلس الأمن في التقرير المؤقت المقدم من الأمين العام بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، الذي عرضه الممثل الخاص للأمين العام، جورج بول كلاين. وذكر الأمين العام في تقريره أنه في حين أنه قد أحرز تقدماً في إحلال الاستقرار في البلد وفي تنفيذ اتفاق السلام الشامل، لا يزال هناك العديد من التحديات التي

يتعين التصدي لها، مثل التحضير لانتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وإعادة توطين المشردين داخليا واللاجئين، وإعادة إدماج المحاربين السابقين، وبسط سلطة الدولة على جميع أرجاء البلد.

واستعرض المجلس أيضا نظام الجزاءات المفروضة على ليبيريا على أساس النتائج والتوصيات التي وردت في تقرير فريق الخبراء (S/2004/955). وبعد التشاور فيما بين أعضاء المجلس، أُنخذ القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤) بالإجماع في ٢١ كانون الأول/ديسمبر. وبموجب هذا القرار، مدد المجلس تدابير الحظر المفروضة على الأسلحة والأخشاب والسفر لمدة اثني عشر شهرا، وتدابير الحظر المفروضة على الماس لمدة ٦ أشهر. وقرر المجلس إعادة النظر في التدابير المتعلقة بالماس في آذار/مارس ٢٠٠٥. وقرر أيضا إعادة تشكيل فريق الخبراء حتى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

سيراليون

في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، نظر المجلس في التقرير المرحلي المقدم من الأمين العام بشأن سيراليون (S/2004/965). وقدم الممثل الخاص للأمين العام في سيراليون، السفير داودي نغلو توتا مواكا واغو، إلى أعضاء المجلس إفادة عن الحالة على أرض الواقع من جميع جوانبها وعن الخطوات التي يتعين اتخاذها لتنفيذ خطة خفض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وصولا إلى مرحلة الوجود المتبقي للبعثة في البلد.

السودان

في ٧ كانون الأول/ديسمبر، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، كيران بريندرغاست، لأعضاء مجلس الأمن تقرير الأمين العام الشهري بشأن دارفور (S/2004/947). وقال وكيل الأمين العام خلال عرضه للتقرير إنه منذ توقيع بروتوكولات أبوجا في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أصبحت الحالة في دارفور هادئة نسبيا. بيد أن الحالة الأمنية تدهورت سريعا قبيل نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وقال إن الأطراف كافة مسؤولة عن تصاعد العنف وعن انتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار، وإن كان جيش تحرير السودان هو الذي استثار كثيرا من أعمال العنف. وحث المجتمع الدولي على أن يصدر رسالة قاطعة إلى جميع الأطراف السودانية لوقف أعمال العنف. وأشار إلى أن انعدام الأمن بصورة متزايدة أدى إلى خفض إمكانية الوصول إلى الأشخاص المعرضين للخطر من ٩٠ في المائة إلى ٨٠ في المائة واستمرار الوضع المفزع للحالة الإنسانية. وألقى بالمسؤولية عن تناقص إمكانية وصول المساعدات الإنسانية على حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان، وعلى الحكومة بدرجة أقل.

وعقب إجراء مشاورات بشأن الحالة في السودان، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، أذن أعضاء المجلس للرئيس بالإدلاء ببيان للصحافة، أعرب فيه المجلس عن بالغ قلقه لتدهور الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور وللاتهجمات المتكررة لاتفاق وقف إطلاق النار. وأدان المجلس هذه الانتهاكات وطالب الأطراف بالتحديد باتفاق وقف إطلاق النار. وأعاد أعضاء المجلس تأكيد تأييدهم لجهود الاتحاد الأفريقي ولبعثته في دارفور.

بوروندي

في ١ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٥٧٧ (٢٠٠٤) الذي حدد بموجبه ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي لمدة ٦ أشهر أخرى، تنتهي في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥.

وعقب اتخاذ القرار ١٥٧٧ (٢٠٠٤)، أدلى ممثلو فرنسا والمملكة المتحدة وإسبانيا ببيانات شددوا فيها على الإشارة التي بعثها المجلس للذين ادّعوا المسؤولية عن ارتكاب مذبحه غاتومبا، ورحبوا فيها بقرار حكومة بوروندي إجراء تحقيق من جانبها يهدف إلى تحديد المسؤولين عن هذه المذبحة وطلب المساعدة من المحكمة الجنائية الدولية في محاكمتهم. وأكد ممثل الولايات المتحدة من جانبه، على ضرورة قيام حكومة بوروندي بإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة في الوقت المناسب لإنهاء إمكانية الإفلات من العقاب.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

بناء على طلب من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، عقد مجلس الأمن اجتماعاً عاجلاً في ٢ كانون الأول/ديسمبر أفاد خلاله وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان - ماري غيهينو، أعضاء المجلس عن التحركات/الإغارات المدّعى أن القوات الرواندية قامت بها في مقاطعة نورث كيفو الشرقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال هذه الإفادة، قال وكيل الأمين العام إنه يرى أن التهديدات الرواندية مثيرة للقلق ومزعزعة للاستقرار، معرباً عن خشيته من أن هذه التهديدات، إذا نُفذت، سيكون لها أثرٌ مدمرٌ على عملية السلام بكاملها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعرب أعضاء المجلس بالإجماع عن قلقهم لهذا التدهور الأخير في الحالة الأمنية في الجزء الشرقي من البلد.

وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد المجلس بيانا رئاسياً (S/PRST/2004/45) بشأن الحالة في منطقة الحدود بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، لاحظ فيه المجلس أن الأحداث والتهديدات المبلغ عنها تحالف كل اتفاقات السلام وإعلاناته وبروتوكولاته التي وقّعتها دول المنطقة منذ عام ١٩٩٨. وحثّ الدول كافة على أن تلتزم باستخدام الآليات التي وافقت على إنشائها وأن تكرّس مواردها لتعزيز السلام والاستقرار.

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، أفاد وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام أعضاء المجلس عن الحالة في مقاطعة نورث كيفو عقب القتال الذي وقع حول بلدة كانيايابونغوا بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجماعات المتمردين التي يُعتقد أنها موالية لرواندا. وخلال هذه الإفادة، أعلم وكيل الأمين العام، أعضاء المجلس بأن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أنشأت منطقة عازلة لمعاونة المساعدات الإنسانية على الوصول إلى عشرات الآلاف من المشردين داخليا بعد القتال الذي دار حول كانيايابونغوا. وأكد أيضا على أن الافتقار إلى استراتيجية واضحة لإصلاح القطاع الأمني وإنشاء جيش وطني متكامل بحق سيستمر في تعريض عملية السلام في البلد للخطر. وردّ على أسئلة وجهها أعضاء المجلس بشأن الإيذاء والاستغلال الجنسيين اللذين يرتكبهما أفراد من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعرب عن أسفه في هذا الصدد، لتعرض الأمم المتحدة للانتقاد في ذات الوقت الذي تعكف فيه على وضع استراتيجية لمعالجة هذه المشكلة ومجازاة المسؤولين عنها.

بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا

في ٧ كانون الأول/ديسمبر، قدّم ممثل فرنسا الدائم، السفير جان - مارك دي لا سابلير، تقرير بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا (S/2004/934). وأكد السفير دي لا سابلير خلال عرضه للتقرير على التقدم المحرز في عملية السلام في كل من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وحذّر من الصعوبات والتحديات التي تواجه هذين البلدين وهما يقتربان من نهاية الفترة الانتقالية فيهما. وذكر أن من بين هذه الصعوبات وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو ما يخلق أيضا مشاكل لبوروندي بالنظر إلى أن قوات التحرير الوطنية - رواسا تجد تأييدا لدى العناصر السابقة في القوات المسلحة الرواندية/إنترهاموي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الصومال

في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، قدّم الممثل الدائم للفلبين ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)، إلى مجلس الأمن بيانه عن تقرير منتصف المدة لفريق الرصد المعني بالصومال، الذي أشير فيه إلى أن حظر الأسلحة ما زال يُنتهك بأيدي أفراد وجماعات داخل الصومال وخارجه وأن بلدان المنطقة تفتقر إلى الوسائل التي تمكنها من رصد تنفيذ الحظر على الوجه السليم. ورأى أعضاء المجلس أنه يلزم للمجتمع الدولي أن يشجع عملية السلام في الصومال وأن يعززها بوصفها مسألة ذات أولوية، وأنه ينبغي لدول الجوار أن تنفّذ بالكامل القرارات الدولية ذات الصلة بالحظر المفروض على الأسلحة.

إثيوبيا وإريتريا

عقد مجلس الأمن مشاورات في ٢١ كانون الأول/ديسمبر وتلقى إفادة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، الهادي العنابي، عن التقرير المرحلي للأمين العام بشأن إثيوبيا وإريتريا (S/2004/973 و Corr.1). وركز الأمين العام المساعد في عرضه على مبادرة النقاط الخمس التي تقدمت بها حكومة إثيوبيا في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ من أجل كسر الجمود في الحالة القائمة بين البلدين. وشجّع أعضاء المجلس في هذا الخصوص على التجاوب مع المبادرة الإثيوبية للمساعدة على تسوية نزاع الحدود، مكررا الإعراب عن الرأي الذي أورده الأمين العام في تقريره بأن عملية ترسيم الحدود يجب أن تستند إلى قرار لجنة الحدود، مؤكداً أن جهود المساعي الحميدة التي يضطلع بها عن طريق مبعوثه الخاص ستظل متاحة. واعتمد المجلس بيانا موجّهاً إلى الصحافة رحب فيه بخطة السلام التي قدمتها حكومة إثيوبيا وباستمرار قبول إريتريا لقرار لجنة الحدود. وشجّع المجلس أيضاً كلا البلدين على العمل من أجل التطبيع التام لعلاقتهما وتجديد التزامهما باتفاق الجزائر.

الشرق الأوسط

فلسطين

في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، أكد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية أن الفرصة سانحة مرة أخرى لتنشيط عملية السلام، فحث المجتمع الدولي على أن يشجع الطرفين على المشاركة على السير قُدمًا على الدرب الضيق والوعر المؤدي إلى السلام العادل والدائم والشامل. ويبدو أن الطرفين يدركان إمكانية التغيير التي تنطوي عليها الحالة الراهنة. وقد أظهر استطلاع أُجري مؤخراً للآراء أن الفلسطينيين بدأوا مرة أخرى يتطلعون بأمل إلى المستقبل.

إسرائيل/الجمهورية العربية السورية

في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، مُدّدت ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. بموجب قرار أُتخذ بالإجماع، رافقه بيان رئاسي اتفق فيه المجلس مع ما ارتآه الأمين العام من أن "الحالة في الشرق الأوسط تتسم بدرجة عالية من التوتر، ومن المرجح أن تظل كذلك ما لم يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط، وإلى أن يتم التوصل إلى هذه التسوية".

ومن الجدير بالذكر أن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تراقب وقف إطلاق النار وفض الاشتباك بين إسرائيل وسوريا منذ عام ١٩٧٤.

العراق

في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أبلغ الممثل الخاص للأمين العام، أشرف جهانجير قاضي، المجلس في إطار إفادة قدمها إليه بأن الانتخابات المقبلة، التي ستجري على خلفية تسودها حالة أمنية صعبة عموماً واستقطاب في الرأي العام، ستكون بمثابة اختبار للنظام السياسي الجديد بالعراق ولعملية الانتقال الجارية. ومن الأمور البالغة الأهمية أن توفر الانتخابات منبراً للتعبير لكافة الأطياف السياسية العراقية. ولئن كانت أعمال العنف، التي يتسم كثير منها بطبيعة مفرطة في الوحشية والعشوائية، قد أربكت جزءاً كبيراً من البلد، فإنه مقتنع بأن معظم العراقيين يمتنون تلك الأعمال ويطالبون بمخرج من هذه الحالة من خلال إقامة حكومة تتمتع برضا أغلبية العراقيين.

وشدد ممثل العراق على أن بضع مسائل من التي تواجه العراق تبدو أكبر من مسألة الانتخابات. وتساءل كيف يمكن للأمم المتحدة أن تؤدي "الدور الرئيسي" المقرر بموجب القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) إذا ظلت معزولة عموماً عن العراقيين. وأكد أنه ينبغي ألا تتخذ عبارة "وفقاً لما تسمح به الظروف" ذريعة لتبرير عدم كفاية الوجود الميداني في العراق. ولم يتخذ المجلس أي إجراء.

آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

بوغانفيل

في ٢٣ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن مشاورات غير رسمية بشأن الحالة في بوغانفيل. وقدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، دانيلو ترك، إفادة إلى المجلس بشأن آخر التطورات في عملية السلام في بوغانفيل.

ورحب أعضاء المجلس باعتماد الدستور وبالتقدم المحرز نحو تدمير الأسلحة. وشددوا على الدور الهام الذي تضطلع به بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بوغانفيل ووافقوا على تمديد ولايتها لمدة ستة أشهر (حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٥) وفقاً لما اقترحه الأمين العام في رسالة موجهة إلى رئيس المجلس مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر (S/2004/1015)، بناءً على طلب من حكومة بابوا غينيا الجديدة.

وأبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام في رسالة موجهة إليه أن أعضاء المجلس أحاطوا علماً بالتوصية الواردة في رسالته. وطلب المجلس إلى الأمين العام أيضاً تقديم تقرير إلى المجلس في غضون ثلاثة أشهر عن تقييم الحالة في الميدان وعن خطة إنهاء البعثة.

مسائل أخرى

حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح

عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح، برئاسة عبد العزيز بلخادم، وزير خارجية الجزائر. وقدم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، جان إغلاند، تقييماً للتقدم المحرز في تنفيذ منهاج النقاط العشر الذي قدّمه إلى المجلس في العام الماضي. وعلى إثر هذه المناقشة التي تجرى كل سنتين، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً، أكد فيه من جديد إدانته الشديدة لجميع أعمال العنف التي تستهدف المدنيين خلال حالات الصراع المسلح. وأقر المجلس بأهمية اتباع نهج شامل متسق ذي وجهة عملية لحماية المدنيين في حالات الصراع المسلح. وشدد أيضاً على الحاجة إلى أن تضع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية استراتيجية إقليمية للحماية.

اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

دعا المجلس إلى إنشاء هذه اللجنة في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي اتخذته في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وقرر أن تمتنع جميع الدول عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للجهات غير التابعة للدول التي تحاول استحداث أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ووسائل إيصالها، أو حيازة هذه الأسلحة والوسائل أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها.

وقال السفير ميهنيا موتوك (رومانيا)، رئيس اللجنة، في تقريره الأول المقدم إلى مجلس الأمن في ٩ كانون الأول/ديسمبر، إن جهود اللجنة تركّزت حتى الآن على جعل اللجنة جاهزة للقيام بمهمتها وأداء وظيفتها، قبل أن تبدأ النظر في التقارير الوطنية الأولى المقدمة من الدول الأعضاء. وأضاف قائلاً إنه بوجود الهيكل القائم حالياً للجنة الذي يشمل أربعة خبراء وخبيرين آخرين سيتم ترشيحهما، أصبحت هيئة الرصد جاهزة حالياً لبدء النظر في التقارير الوطنية. وأبلغ المجلس أن اللجنة قررت إنشاء ثلاث لجان فرعية بغية تقاسم مهمة النظر في التقارير، بحيث تغطي كل منها عدداً متساوياً من مجموعة الدول المرتبة أبجدياً.

اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة وحرارة الطالبان ومن يرتبط بهما من أفراد وكيانات

عملاً بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، ينبغي أن يقدم الرئيس إفادة إلى أعضاء المجلس كل ١٢٠ يوماً بشأن أنشطة اللجنة وأنشطة فريق الرصد.

وقد بذلت اللجنة جهدا كبيرا في صياغة التقييم الخطّي عملا بالقرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣). وقام فريق الرصد، ضمن جملة أمور، بمساعدة اللجنة في رصد تنفيذ الدول لتدابير الجزاءات.

ولا تزال أولويات اللجنة تتمثل في قائمتها وفي تحديد التحسينات الممكنة لتدابير الجزاءات الراهنة، التي ينبغي أن تُحال إلى مجلس الأمن قبل اتخاذ قرار جديد في منتصف عام ٢٠٠٥.

رؤساء لجان الجزاءات والأفرقة العاملة

في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، قام رؤساء لجان مجلس الأمن وأفرقتهم العاملة المنتهية ولايتهم، وهم السفير منير أكرم (باكستان)، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا، والسفير غونتر بليغر (ألمانيا)، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار، والسفير إيرالدو مونوس (شيلي)، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة وحركة الطالبان، والسفير إسماعيل غاسبار مارتنز (أنغولا)، رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلّها، كل فيما يخصه، بتقييم أعمال لجائهم وأفرقتهم العاملة. وأكدوا على الدور الحاسم والرئيسي الذي تؤديه هذه الهيئات في أعمال المجلس، ابتداء من مكافحة الإرهاب إلى منع نشوب الصراعات وحلّها وإلى تنفيذ الجزاءات ورصدها.